

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة

الوطنية الفلسطينية

" دراسة في تطور الديمقراطية الفلسطينية "

مصطفى احمد فضل الديراوي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009م

دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة

الوطنية الفلسطينية

" دراسة في تطور الديمقراطية الفلسطينية "

إعداد

مصطفى احمد فضل الديراوية

بكالوريوس إدارة وريادة - جامعة القدس المفتوحة فلسطين

المشرف الرئيس : د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية من /

برنامج الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1430 هـ / 2009م

إجازة الرسالة




دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة

الوطنية الفلسطينية

" دراسة في تطور الديمقراطية الفلسطينية "

مصطفى احمد فضل الديراوية
الرقم الجامعي : 20411003

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 17/06/2009 من لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتوقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة : د. عبد الرحمن أبو إبراهيم التوقيع: 
- 2- ممتحناً داخلياً: د. احمد ابو دية التوقيع: 
- 3- ممتحناً خارجياً: د. امد البرمكي التوقيع: 

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009م

الإهداء

إلى العطاء الذي لا ينضب ، والديّ العزيزين

إلى زوجتي العزيزة

إلى أبنائي وفلذات كبدي رغد .. علي .. عبد الرحمن

إلى روح أصدقائي الذين توشحوا بوسام الشهادة

عبد الرحيم شديد وأيمن أبو عطية

إلى عائلتي وجميع أصدقائي

إلى عائلتي الكبيرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

إلى وطني فلسطين

أهدي جهدي المتواضع هذا

مصطفى احمد فضل الديراوية

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد

التوقيع

مصطفى أحمد فضل الديراوية

التاريخ: 2009/5/24

شكر وعرفان

الشكر لله من قبل ومن بعد ، ثم الى جامعة القدس ممثلة بهيئتها الأكاديمية والادارية لما بذلوه ويذلونه من جهد وعطاء، وأخصهم بالذكر أستاذي الفاضل د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم الذي أشرف على هذا البحث.

والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل
..... أعضاء لجنة المناقشة لما أبدوه من ملاحظات قيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعتي جامعة القدس المفتوحة ممثلة برئيسها أ.د. يونس عمرو ومدير منطقة طولكرم التعليمية د. فيصل عمر والهيئتين : التدريسية والإدارية .

وأخص بالشكر الأخ والصديق الأستاذ رائد القاروط لما أبداه لي من نصح وإرشاد حتى تم إنجاز هذه الدراسة. والى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

مصطلحات إجرائية

(من إعداد الباحث)

الديمقراطية:

نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولى شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة أوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، الجنس، الدين أو اللغة، ويستخدم اصطلاح الإدارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.

الحقل السياسي:

يشير إلى مجال سياسي في العادة دولاني أو يسير باتجاه دولاني، له لغته ومفرداته وهمومه وقضاياها، وله قوانين لعبته يحددها طرف مهيمن أو أطراف مهيمنة أو متفق عليها بين كل اللاعبين في الحقل، وهي قوانين وأعراف تحدد مضمون السياسة والأسس التي تقوم عليها ومن يشارك أو لا يشارك في صنعها.

التنمية السياسية:

هي جزء من التنمية الشاملة والتي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات وتدعيم ثقافة سياسية جديدة، بحيث يؤدي ذلك الى مزيد من التكامل للنسق السياسي.

الثقافة السياسية:

تعني التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ الأفراد الذين يكونونه، فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، حيث تتجلى في تنظيم التفاعلات بين الحكام والمحكومين والتي يكون لها بنية ودور عند إجراء عملية التحديث السياسي.

المشاركة السياسية:

النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متوصلا أو متقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعال أو غير فعال.

يتكون من عوامل رئيسية تؤثر بشكل أساس في هذا التشكل وهو الوضع السياسي الحالي، والإرث السياسي الفلسطيني، والثقافة السياسية السائدة، وهي عوامل تساند القدرة التفسيرية لظاهرة تعثر عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

بناء المؤسسات (المأسسة):

مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية والتي تفترض وجود هيمنة للتغيير تستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير، وهي تهدف الى إعادة توزيع للمهام الاجتماعية، وظهور السلطة العقلانية ذات الطبيعة المركزية، واعتماد التباين بين البنى السياسية على أساس توسيع المشاركة السياسية.

النظام الحزبي:

وهو يقوم على تقسيم الأنظمة الحزبية من حيث عدد الأحزاب السياسية في الدولة، وذلك على أساس تصنيفها الى ثلاثة أنظمة رئيسية هي: نظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزبين، ونظام الحزب الواحد.

الوحدة الوطنية:

مصطلح يرتبط بفكرة الدولة ولا تفهم إلا في نطاقها، وتعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة وتقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع، ويؤمنون بها، ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها.

ملخص الدراسة

عقب قيام السلطة الوطنية شهدت الأراضي الفلسطينية انتخابات عامة فريدة من نوعها، من حيث الظروف والأدوات والاشتراطات السياسية المختلفة. الدراسة هنا تحاول أن تبحث في شكل العلاقة بين الانتخابات العامة التي جرت في الأعوام 1996، 2005، 2006، ودورها في دفع الديمقراطية الفلسطينية إلى الأمام.

الدراسة تنطلق من افتراض قائم بان الديمقراطية الفلسطينية ما زالت تواجه بالكثير من الصعوبات التي تعترض عملها، فعلى الرغم من إجراء الفلسطينيين لانتخابات عامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية، إلا أنها لم تستطع أن تعكس المعنى الحقيقي والمفترض للديمقراطية الفلسطينية، إذ أن القيم والمرتكزات التي تستند عليها تتسم بالضعف العام، كما ان الواقع يشير الى عدم تمتع النظامين الحزبي والانتخابي بالمرونة والفاعلية الكافية ليشكلا معا قوة دفع للحياة السياسية الديمقراطية، إضافة إلى ذلك، فقد أشارت الدراسة إلى بعض المعوقات الرئيسية التي تواجه عمل السلطات العامة الثلاث (السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

تمت طريقة تحليل الدراسة عبر اعتمادها لمنهج بحثي مركّب، يتكون من المنهج التاريخي الذي يتولى البحث في السياق الفلسطيني وبداياته وتطوره، وذلك لربط الحاضر بما سبقه من أسلوب وفكر واليات تستعين بها الدراسة أثناء البحث، إضافة إلى المنهج الوصفي والذي يساعد على وصف شكل العلاقة القائمة والمفترضة بين الديمقراطية والانتخابات، باعتبارها السمة الرئيسية التي تتميز بها المجتمعات الديمقراطية، كما جرى استخدام المنهج التحليلي الذي يعمل على تحليل الظاهرة المراد دراستها، وتبيان أهم المؤشرات التي تؤثر وتتأثر بها الظاهرة البحثية.

وتهدف الدراسة أيضا، إلى رصد أهم العناصر كأداة تحليلية تساعد في فهم أكثر لمسألة الديمقراطية الفلسطينية، وذلك عبر تسليط الضوء على الانتخابات العامة كإحدى تجليات العمل الديمقراطي، في محاولة لوضع مجموعة من التصورات والآليات، لمعالجة الخلل وضمان تطوير أداء وفاعلية النظام السياسي الفلسطيني.

على ضوء ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، الفصل الأول، يتركز في عرض لمنهجية البحث العلمي ومتطلباته، والفصل الثاني، يشكل مدخلا نظريا لمفهوم الديمقراطية وقيمة الأساسية وبعض مرتكزاتها التي تستند عليها الديمقراطية الحقة، أما الفصل الثالث، فيستعرض السياق الذي سارت عليه م.ت.ف من جانبين: الأول باعتبارها اللبنة الأساسية لكيقونة النظام السياسي الجديد (السلطة الوطنية)، أما الجانب الثاني، لقياس مدى انسجام المنظمة والتزامها بأدوات العمل الديمقراطي.

كما تطرق الفصل الرابع للمسار الديمقراطي وعلاقته بالانتخابات التي شهدتها السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال استعراض الدراسة للمحددات العامة التي تحكمت بالانتخابات العتيدة، إضافة إلى البحث في تداعيات الانتخابات الأولى والثانية على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية، ثم يأتي الفصل الخامس كخاتمة، يستعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي تركزت في ضعف واضح لمرتكزات العمل الديمقراطي كالثقافة والتعددية والمشاركة السياسية، إضافة إلى هشاشة العمل المؤسسي ودور النخب السياسية وتعاظم التدخل الأجنبي، كما أشارت الدراسة إلى الارتباط العضوي بين المؤسسة بالقائد السياسي، وقلة الاحتكام للقانون في تحديد شكل العلاقة بين الفصائل أثناء العمل السياسي، وتنامي العمل بمنطق الكوتة والمحاصصة كانعكاس للنزعة الفصائلية الشديدة.

أيضا الدراسة أظهرت أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أثر بشكل كبير على رؤية ودور الحزب السياسي من زاوية تعزيز النزعة الخدمية لديه، كما أن الخصوصية الفلسطينية حالت دون إقرار قانون الأحزاب الفلسطيني.

على صعيد العمل المؤسساتي، فقد أظهرت الدراسة أهم المعوقات التي تواجه العلاقة بين السلطات الثلاث، كالتداخل لصالح السلطة التنفيذية، واستمرار عدم استقلال القضاء.

من جانب آخر، الدراسة أشارت إلى التطور الإيجابي على صعيد إقرار القانون المنظم للانتخابات العامة، بالانتقال من النظام الاغلبى الكامل إلى النظام المختلط، إضافة إلى أن الانتخابات بحد ذاتها ساهمت في بداية تشكل ثقافة سياسية جديدة تتسجم مع متطلبات النظام السياسي الحديث، كما أنها عززت من المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني.

فيما يخص التوصيات، فقد أشارت إلى ضرورة وجود إسهامات جديدة في حقل الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكي تستجيب لخصوصية المجتمع الفلسطيني ومستواه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والعمل أيضا على مأسسة الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية عبر التزامها بالأنظمة الداخلية، إضافة إلى اعتماد النظام النسبي الكامل لضمان تمثيل عادل وشامل لمختلف الفئات، وتعزيز سياسة الإصلاح داخل المؤسسات العامة، من خلال تفعيل الهيئات الرقابية (المجلس التشريعي، ديوان الرقابة الإدارية والمالية).

Abstract

After the establishment of the Palestinian Authority (PA), the Palestinian territories witnessed unique public elections in terms of circumstances, tools and different political stipulations. This study attempts to investigate the nature of the relationship among the public elections which took place in the years 1996, 2005, 2006 in addition to their role in pushing the Palestinian democracy forward.

This study assumes that the Palestinian democracy is still facing a lot of difficulties. Although public elections within PA institutions were held, they were not able to reflect the true meaning of the Palestinian democracy. This is clearly felt in the fact that the values and principles the elections are based on are generally vulnerable.

Besides, the real situation points out that both the party and electorate systems are not flexible or effective enough to push the democratic political life a step forward. Moreover, the study indicates some major obstacles hindering the functioning of the three public authorities (the legislative, executive and judiciary).

The study analysis was conducted through adopting a combined research methodology consisting of the historical methodology which investigates the Palestinian context in addition to its beginnings and development in order to link the present with preceding method, thought and mechanisms. The descriptive methodology was also adopted in order to describe the existing and assumed relationship between democracy and elections which is regarded as the main feature distinguishing the democratic societies. The analytical methodology was also employed to analyze the phenomenon to be studied and to reveal the most significant indicators affecting and affected by the researched phenomenon.

The study, moreover, aims at identifying the most important factors as an analytical tool helping to understand more thoroughly the Palestinian democracy, through shedding light on the general elections as an aspect of democratic action. All of this is carried out in order to put forward a number of mechanisms and suggestions to handle the weaknesses and guarantee the development of the performance and effectiveness of the Palestinian political system.

In light of the forementioned, this study is divided into five chapters. The first chapter displays the research methodology and the requirements underlying it. The second chapter is a theoretical introduction to the concept of democracy, its major values and some of the pillars which true democracy is based on. The third chapter reviews the course which the PLO takes from two sides : The first which regard the PLO as the bedrock of the new political regime (the PA) and the second which measures the extent to which the PLO conforms with and is

committed to the democratic tools. The Fourth Chapter tackles the democratic course and its relationship with the elections in the PA territories through reviewing the general limitations which control the elections. The fifth chapter is a conclusion which discusses the most significant conclusions and recommendations.

The study came up with a number of conclusions among which is the weakness in the essentials of democratic process like the democratic culture, pluralism and political participation. The study indicated, as well, the vulnerability of the institutional work, the role of the political elites and the increasing foreign interference. Moreover, the study pointed out the organic relationship between the institution and the political leader, the lack of appealing to law in specifying the nature and form of relationship between the political parties and the growing implementation of the quota and the distributional principle as a reflection of the extreme factional tendency.

The study has also shown that the establishment of the Palestinian National Authority has greatly affected the vision and the role of the political party which has enhanced the tendency of service delivery to its members. Besides, the Palestinian privacy prevented the legislating of the Palestinian parties law.

Regarding the institutional work, the study has shown the most important obstacles relevant to the relationship among the three authorities like the intervention to the best interest of the executive authority and the continuity of a law which is not independent.

However, the study has indicated a positive development concerning the legislation of the law regulating the public elections which was reflected in the transference from the whole unanimous system to the mixed one. The elections themselves have, also, contributed to the establishment of new political culture which goes in line with the requirements of the modern political system . The elections have also strengthened the political participation of all classes in the Palestinian community. In regard to the recommendations, the study has indicated the importance of serious contributions in the field of economic, social and political democracy in order to correspond to the privacy of the Palestinian Community, its cultural, social, economic and political levels. It has also indicated that Palestinian parties and organizations should be institutionalized through being committed to the internal codes.

Furthermore, the study has pointed out the necessity of adopting the full ratio system to guarantee a fair and comprehensive representation to all factions and to reinforce the policy of reform inside the public organizations through activating the monitoring institutions (legislative council and the office of financial and administrative monitoring).

الفصل الأول

I. الفصل الأول: منهجية الدراسة

- 1.I. مقدمة
- 2.I. دراسات وأدبيات سابقة
- 3.I. مبررات الدراسة وأهميتها
- 4.I. مشكلة الدراسة
- 5.I. فرضيات الدراسة
- 6.I. أهداف الدراسة
- 7.I. منهج الدراسة
- 8.I. أدوات الدراسة
- 9.I. مجالات الدراسة

1.I مقدمة

تشير الدراسات في مجملها إلى أن الوطن العربي يعاني بشكل واضح من غياب للديمقراطية، تماماً مثلما أن كافة مجتمعاته تختلف في تحديد معنى أو مفهوم متفق عليه حولها، والمفارقة هنا، أن البعض يحكم باسم الديمقراطية، والجميع يَقمعون ويُقمعون تحت رايتها، ولا احد حتى اللحظة يتفق مع الآخر في تعريفها وتحديد أدواتها ومنطقاتها الفكرية وحتى غاياتها النهائية.

فالديمقراطية ينظر لها أحيانا على أنها بدعة ليس لها جذور وطنية في المجتمع العربي، جاءت لتحاكي واقعا لا يتفق معها في الأسس والمنطلقات. لكن الآخرين وهم كثر، يرون بالديمقراطية متطلب حيوي ومدخل رئيسي لتطوير المجتمعات، فهي تسعى لإيجاد تسوية للتناقضات بين الفئات والقوى المتصارعة، والى تفادي العنف الداخلي، وفض الخلافات سلميا عبر إلزام الجميع بمبدأ سيادة القانون، إضافة الى تشكيلها حاجزا مانعا أمام قيام الدكتاتوريات الفردية، ووسيلة آمنة لمنح الشعب كامل الصلاحيات في اختيار ممثليه بالانتخابات، وتوفير حرية التعبير والعمل المنظم النقابي والحزبي، وعدالة التوزيع، وضمان شروط التنمية والإبداع.

لا شك أن الديمقراطية الفلسطينية، تبقى خيراً وسيلة لقطع الطريق أمام قيام نظام سياسي قمعي أو تسلطي، قد يلجأ لاستخدام العنف لمواجهة كل من يحاول أن يعارضه، فالمجتمع الفلسطيني وفي ظل عملية التفكيك المنظمة التي يتعرض لها في قيمه الثقافية والاجتماعية، ومحاولات حرفه عن أهدافه، و إيجاد تباينات بين فئاته، أوج ما يكون لحياة سياسية ديمقراطية ذات تعددية سياسية ونقابية وإعلامية، لا يسودها التفرد أو هيمنة القائد، ولا سلطة قضائية غير مكتملة الصلاحيات، أو مجتمع مدني ضعيف انحسر وزنه وهمش دوره في مواجهة مؤسسات السلطة.